



كيف ستتعامل البنوك في بعض الأسواق الناشئة في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا مع انخفاض أسعار الفائدة

د. محمد دمق

مدير إداري/رئيس قطاع المؤسسات المالية

13 يناير 2025

S&P Global
Ratings

هذا التقرير لا يعتبر تصنيفًا ائتمانيًا

المخرجات الرئيسية

- سيؤثر انخفاض أسعار الفائدة - عمومًا - سلبيًا على صافي دخل الفائدة للبنوك في بعض الأسواق الناشئة في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.
- لكن ارتفاع نمو الإقراض، أو تحسين جودة الأصول، أو انخفاض تكاليف المخاطر، أو زيادة الاعتماد على مصادر التمويل المحلية، سيحمي النتائج النهائية للبنوك.
- ستستفيد الأنظمة المصرفية التي تعتمد أكثر على التمويل الخارجي - كما في تركيا وقطر، وإلى حد أقل بكثير، ولكنه متزايدة، في المملكة العربية السعودية - من انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع مستويات السيولة العالمية، لأن هذا سيجعل التمويل أقل تكلفة.
- من المرجح أن يكون تأثير الأسواق في آسيا الوسطى والقوقاز ومعظم الدول الأفريقية بانخفاض أسعار الفائدة تأثيرًا محدودًا، حيث إنه من المتوقع أن تكون البنوك قادرة على الحفاظ على هوامش أرباحها.
- العوامل الرئيسية التي ينبغي مراقبتها هي ردود أفعال الإدارة، وإعادة ترتيب الميزانية العمومية، وتغير السرديات العالمية حول التيسير النقدي الذي يؤدي إلى تقليل عدد مرات خفض أسعار الفائدة.

استمرار التيسير النقدي

نتوقع تأثيرات سلبية طفيفة على ربحية بعض الأنظمة المصرفية في الأسواق الناشئة

- نتوقع استمرار سياسة التيسير النقدي، ولو أنها ستكون تدريجية فقط. لقد زاد خطر التشويش على تحيز مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي نحو التيسير النقدي نتيجةً لاستمرار مرونة المستهلك، والتضخم المفرط في النظام، وعدم اليقين بشأن التوقعات. ومن المرجح أن يؤدي فرض الإدارة الأمريكية القادمة للرسوم الجمركية وقيود على الهجرة، مما قد يؤدي إلى زيادة التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية.
- بعد أن خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس في عام 2024، فإنه قد يكون بوسعها إبطاء وتيرة خفض أسعار الفائدة في الأشهر المقبلة. ونتوقع الآن أن يخفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس في عام 2025، وهي أقل مما توقعناه في السابق.
- نتوقع أن يقدم البنك المركزي الأوروبي على خفض أسعار الفائدة بسرعة أكبر مما توقعنا بسبب استمرار ضعف الثقة وتحسن الرؤية بشأن تراجع التضخم. ونتوقع الآن أن يصل سعر الفائدة الرئيسي إلى 2.5% قبل صيف عام 2025، أي أقل من توقعاتنا السابقة في سبتمبر 2025.
- ستؤثر الجولة الأولى من التعريفات الجمركية في المقام الأول على النمو الاقتصادي للصين، وإلى حد ما، على نمو شركائها التجاريين الرئيسيين، خاصة في آسيا. ونتوقع أن تتمكن الأسواق الناشئة من تحمل تعريفات جمركية معتدلة، لأن هذه التعريفات سيؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وليس إلى توقف مفاجئ.
- من المرجح أن يكون لانخفاض أسعار الفائدة تأثير متباين على الأسواق الناشئة المختارة في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، وذلك اعتمادًا على هيكل الميزانيات العمومية لأنظمتها المصرفية، والارتباط بين سياساتها النقدية والسياسات النقدية للأسواق المتقدمة، واعتمادها على الديون الخارجية.

العوامل المؤثرة على صافي دخل الفائدة: ما الذي تسيطر ولا تسيطر عليه البنوك

خارج سيطرة البنوك

- تطور أسعار الفائدة والعائدات على السندات الحكومية وسندات الشركات.
- العلاقة بين أسعار الفائدة العالمية والمحلية.
- مستوى المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية على أسعار الفائدة على الإقراض والودائع.
- حساسية/قصور أسعار العملاء.
- تطور تكاليف التمويل في الأسواق.

تحت سيطرة البنوك

- هيكل دفاتر الاستثمار ذو الدخل الثابت ووضع السيولة الإجمالي.
- مزيج الإقراض (الأفراد/الشركات، القروض ذات الهامش المرتفع والمنخفض، إلخ).
- الرغبة في المخاطرة (انكشاف أكبر على القطاعات المحفوفة بالمخاطر ولكن المربحة، ونسبة القروض بالعملة الأجنبية).
- مزيج أدوات التمويل الأجل (مضمونة/غير مضمونة، ثانوية، إلخ).

الحساسية النسبية للعوامل المؤثرة على صافي دخل الفائدة

يغطي هذا الجدول العوامل الأكثر أهمية فقط.

العلاقة بين أسعار الفائدة المحلية والعالمية	مستوى المنافسة	حساسية العملاء للأسعار	هيكل دفاتر الاستثمار	مزيج الإقراض	الرغبة في المخاطرة
مجلس التعاون الخليجي، الأردن	جورجيا، الأردن، جنوب أفريقيا، تركيا، أوزبكستان	مصر	مجلس التعاون الخليجي، الأردن، كازاخستان، المغرب، جنوب أفريقيا، تركيا، أوزبكستان	مجلس التعاون الخليجي، جنوب أفريقيا	مصر وجورجيا وكازاخستان
المغرب	أرمينيا، مجلس التعاون الخليجي، الأردن، كازاخستان، تركيا، أوزبكستان.	أرمينيا، أذربيجان، مصر، كازاخستان، المغرب	دول مجلس التعاون الخليجي، الأردن، كازاخستان، المغرب، جنوب أفريقيا، تركيا، أوزبكستان	أرمينيا، جورجيا، تركيا، أوزبكستان	أرمينيا، الأردن، المغرب، تركيا، أوزبكستان
أرمينيا، أذربيجان، مصر، جورجيا، كازاخستان، جنوب أفريقيا، تركيا، أوزبكستان	أذربيجان، مصر، جورجيا، المغرب، جنوب أفريقيا	دول الخليج	أرمينيا، أذربيجان، جورجيا	أذربيجان، مصر، الأردن، المغرب، كازاخستان	أذربيجان، مجلس التعاون الخليجي، جنوب أفريقيا

حساسية محدودة

حساسية معتدلة

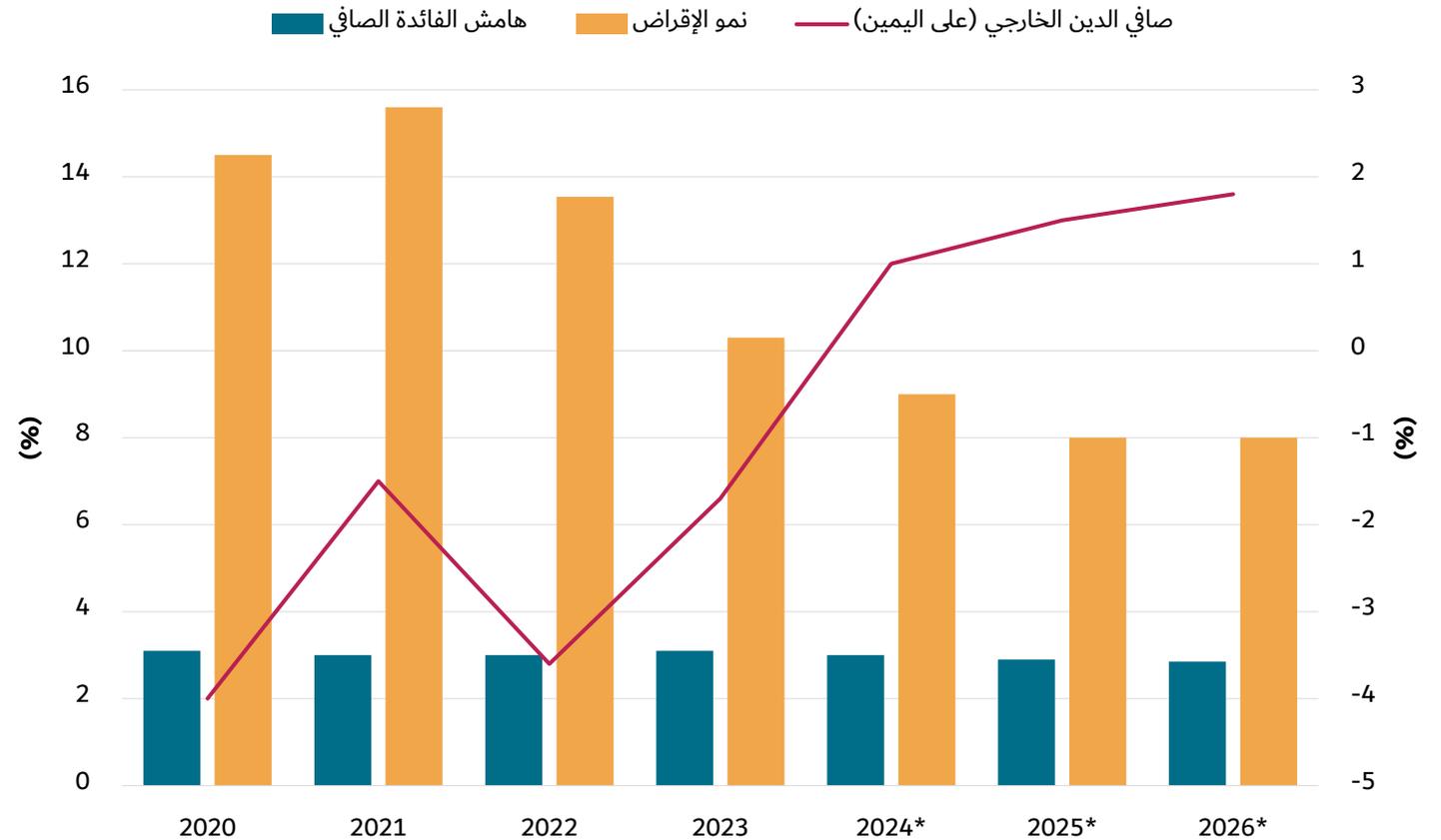
حساسية عالية

دول مجلس التعاون الخليجي

ارتفاع نمو الإقراض وانخفاض تكلفة المخاطرة سيعوض انخفاض هوامش الربح

المملكة العربية السعودية: نمو قوي في الإقراض واعتماد متزايد على التمويل الخارجي

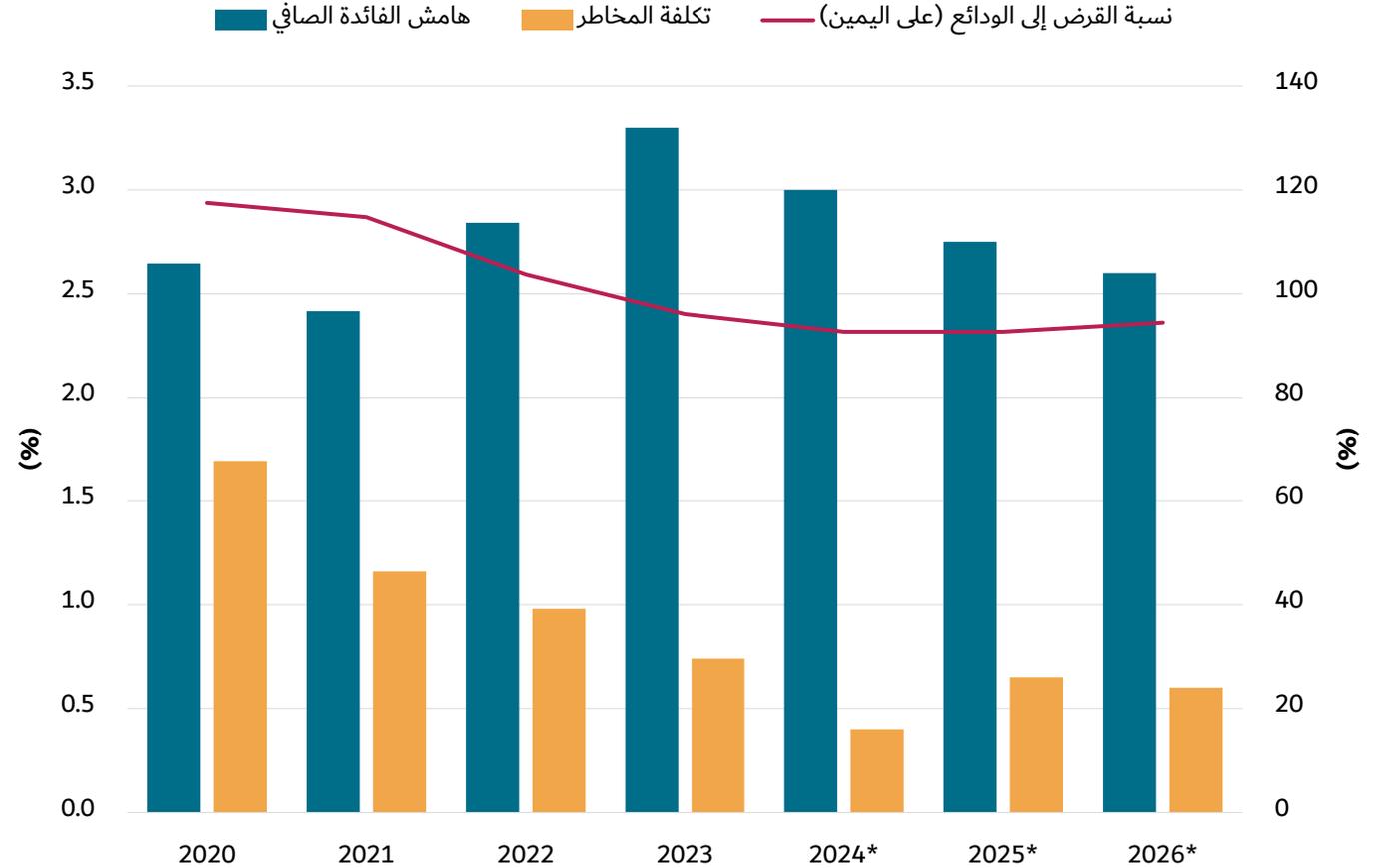
- تتوقع أن تنخفض هوامش الفائدة الصافية بنحو 20-30 نقطة أساس بحلول نهاية عام 2025 مقارنة بعام 2023، حيث يتبع البنك المركزي السعودي تخفيضات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي للحفاظ على ربط عملته.
- سيعاد بسرعة تسعير القروض التجارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة إلى حد كبير (50% من إجمالي القروض في منتصف عام 2024)، مما يؤدي إلى انخفاض دخل الفائدة. وسيوازن ذلك جزئيًا قروض الرهن العقاري ذات معدلات الفائدة الثابتة وطويلة الأجل (25% من إجمالي في نفس التاريخ).
- من المتوقع أن يستمر الاعتماد على التمويل الخارجي في ظل تباطؤ نمو الودائع بسبب احتياجات التمويل الكبيرة لمشاريع رؤية المملكة 2030. ومن ناحية إيجابية، سيؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى انخفاض التكلفة بالنسبة للبنوك.



*المتوقعة. المصدر: «إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

الإمارات العربية المتحدة: انخفاض هوامش الفائدة الصافية ولكن السيولة وفيرة

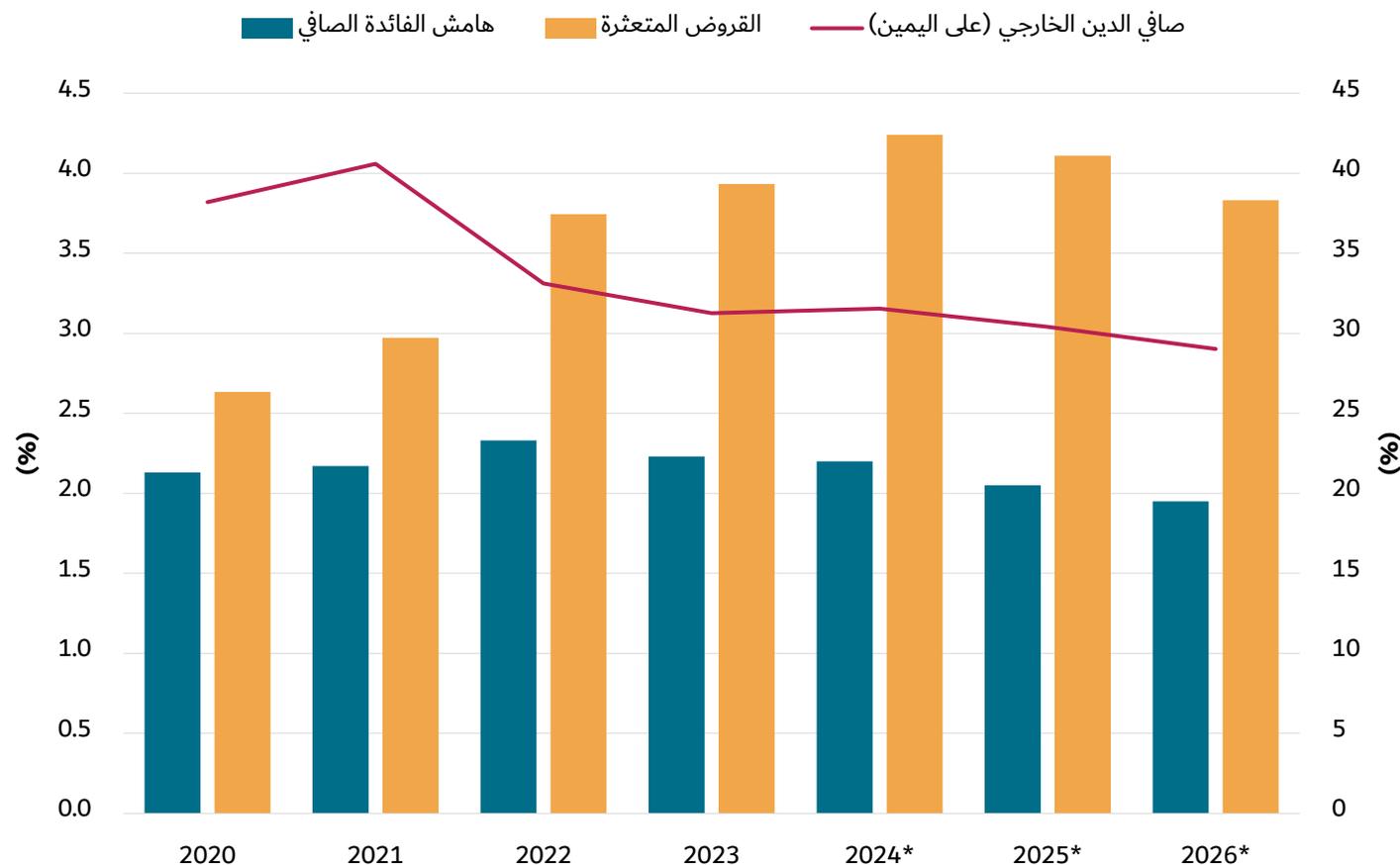
- تتوقع أن تنخفض هوامش الفائدة الصافية بنحو 40-60 نقطة أساس بحلول نهاية عام 2025، وذلك مع قيام مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي بمحاكاة قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.
- في حين أن قروض الشركات وقروض الرهن العقاري عادةً ما تكون ذات أسعار فائدة متغيرة ويعاد تسعيرها بسرعة، فإن انخفاض تكاليف المخاطر الناجمة عن المخصصات الاحترازية في الماضي سيخفف الضغوط على صافي الدخل.
- وقد يساعد أيضًا انتقال الودائع من المنتجات المدفوعة إلى الحسابات الجارية وحسابات التوفير، بالإضافة إلى النمو القوي في الإقراض بنسبة تتراوح بين 8%-10%، الممولة من نمو الودائع، في تحسين الربحية.



*المتوقعة. المصدر: «إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

قطر: انخفاض طفيف في هوامش الربح، لكن جودة الأصول ستتحسن

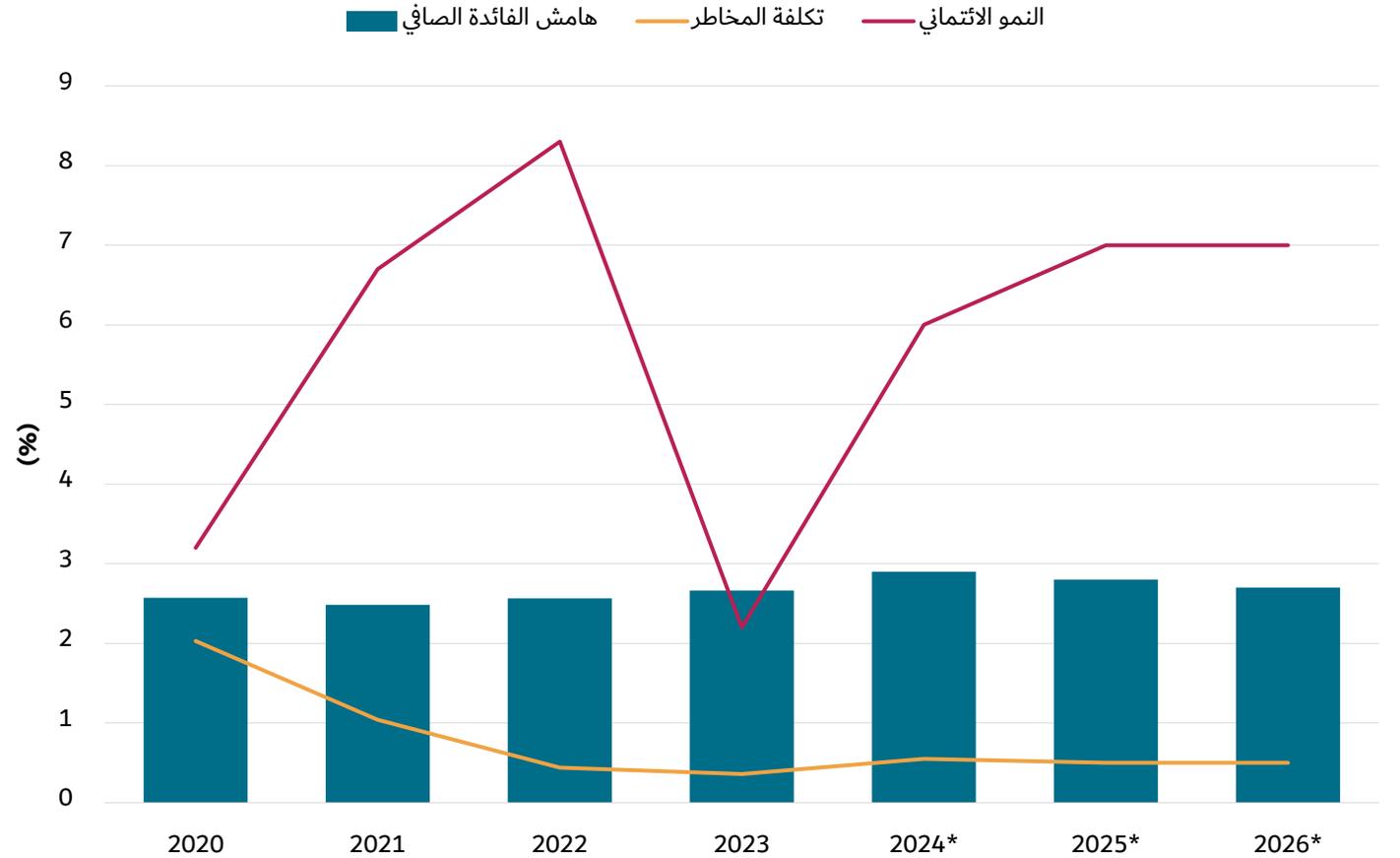
- سيؤدي استقرار الدين الخارجي، والزيادة المرتبطة بتكاليف التمويل من مصادر محلية أكثر تكلفة عادةً، وخفض أسعار الفائدة إلى تقليص هوامش الربح ما بين 10-20 نقطة أساس بحلول نهاية عام 2025.
- وفي الوقت نفسه، من المرجح أن يتراجع فائض العرض في قطاع العقارات بعيد انتهاء بطولة كأس العالم مع انخفاض أسعار الفائدة. وهذا بدوره سيؤدي إلى خفض تكلفة المخاطر في البنوك.
- بالرغم من انخفاض أسعار الفائدة، نتوقع أن يتباطأ نمو الائتمان إلى متوسط قدره 5% في عام 2025 مقارنة بمتوسط قدره 8% في الفترة 2019-2022، حيث إن إنجاز العديد من مشاريع البنية التحتية يعني انخفاض احتياجات التمويل.



*المتوقعة. المصدر: «إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

الكويت: عدم مواكبة خفض أسعار الفائدة سيحد من تأثيرها على ربحية البنوك

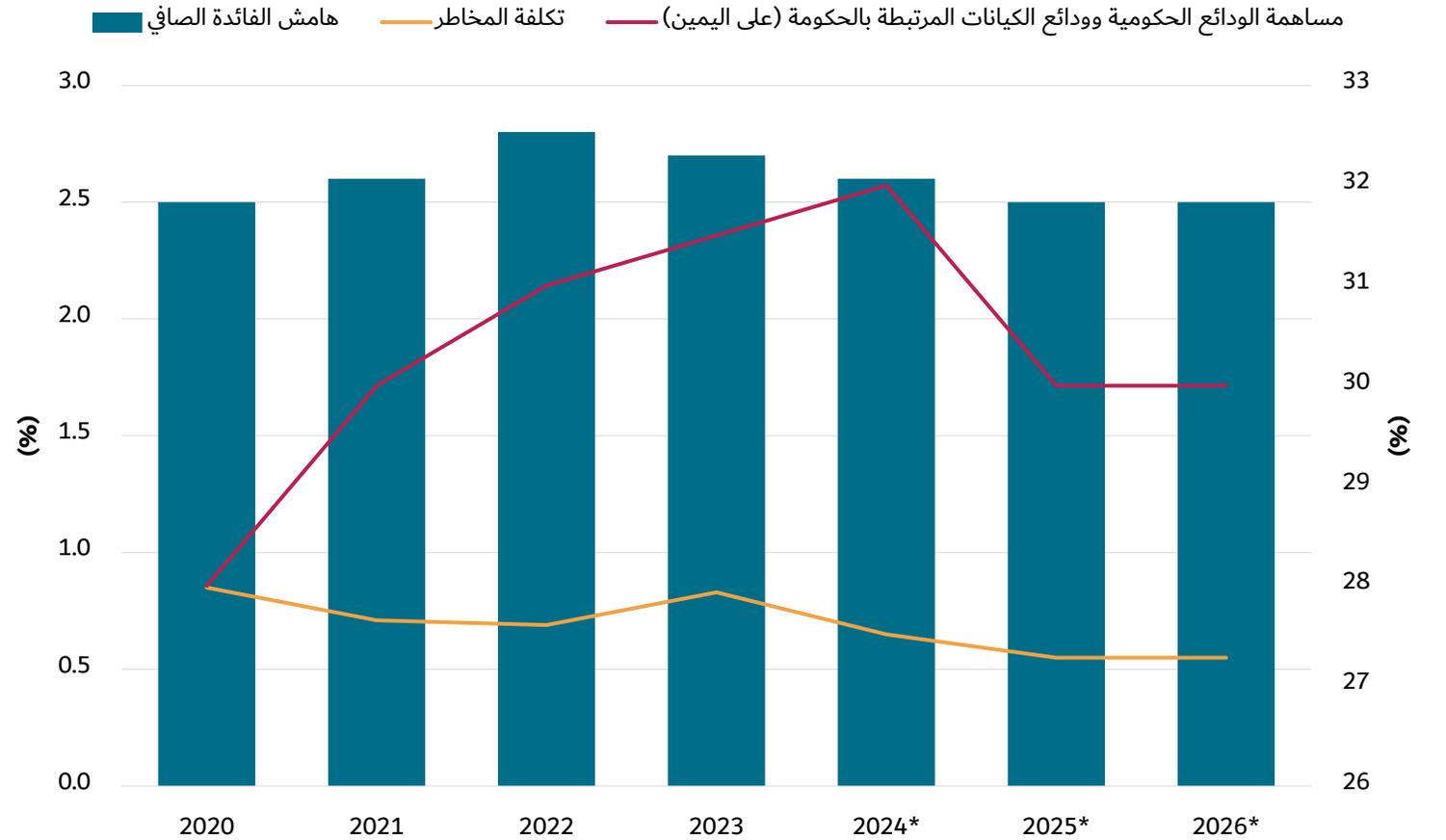
- نتوقع أن يطبق بنك الكويت المركزي تخفيضات في أسعار الفائدة أقل من تخفيضات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حيث إنه لم يواكب كامل الزيادات السابقة في أسعار الفائدة بين عامي 2022-2024.
- نتوقع انخفاضاً في هوامش الفائدة الصافية يتراوح بين 30-50 نقطة أساس خلال عام 2025 مقارنة بعام 2023.
- من المرجح أن يؤدي نمو الإقراض الأقوى بنحو 7% في عام 2025، والانخفاض المحتمل في تكلفة المخاطر، وهجرة الودائع إلى منتجات بدون فائدة، إلى تخفيف بعض الضغوط.



*المتوقعة. المصدر: «إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

عُمان: تحسن تكلفة المخاطر سيحد من الضغوط على هامش الفائدة الصافي

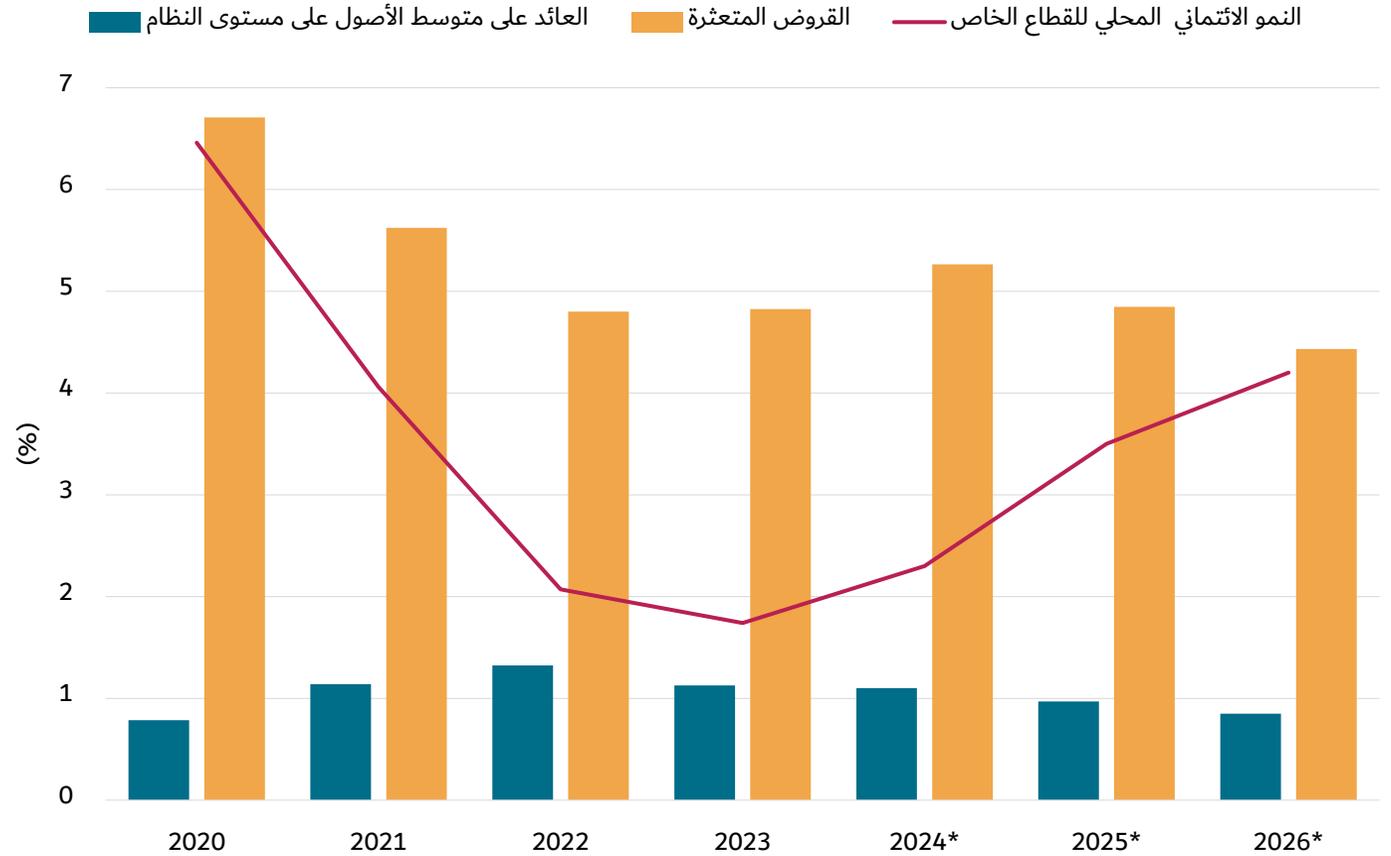
- تتوقع انخفاض هامش الفائدة الصافية للبنوك في سلطنة عُمان بما يتراوح بين 10-20 نقطة أساس خلال عام 2025 مقارنةً بمستويات عام 2023، وذلك على افتراض أن البنك المركزي يواكب تخفيضات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بسبب ربط العملة.
- تتوقع أن تظل تكلفة المخاطر عند أدنى مستوياتها الدورية عند نحو 55-65 نقطة أساس، وهو ما سيساعد البنوك على تحسين نتائجها المالية.
- تتوقع أن يرتفع نمو الإقراض إلى نحو 5% في عام 2025 بفضل تحسن الأداء الاقتصادي.



*المتوقعة. المصدر: «إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

البحرين: أسعار الفائدة المنخفضة ستعزز الإقراض للأفراد ولكنها ستضغط على هوامش الفائدة الصافية

- تتوقع أن تحقق البنوك البحرينية ربحية معتدلة بسبب انخفاض هوامش الفائدة الصافية بنحو 30-50 نقطة أساس، حيث واكب بنك البحرين المركزي مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في تخفيضات أسعار الفائدة.
- قد يُحسّن الانخفاض الذي تتوقعه في تكاليف الائتمان، إلى جانب خفض أسعار الفائدة، الطلب على العقارات، مما يساعد في تخفيف الضغوط على جودة أصول البنوك.
- من المرجح أن يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى تعزيز تمويل الإسكان المدعوم، ودعم نمو الائتمان بنحو 4% في عام 2025، مقارنةً بمتوسط 2% في الفترة 2022-2024.



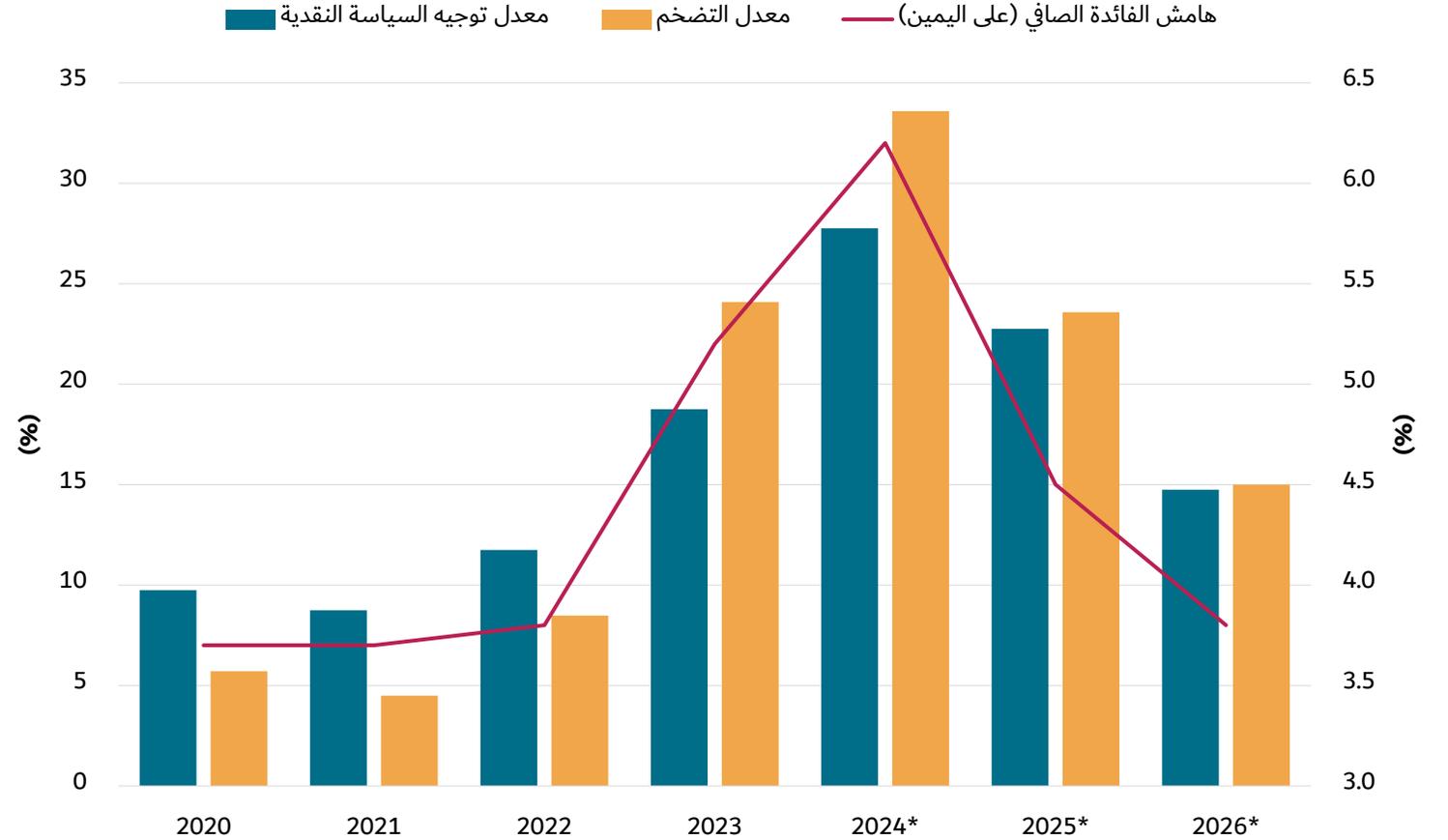
*المتوقعة. المصدر: «إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

أفريقيا

انخفاض الاعتماد على التمويل الخارجي وربحية قوية

مصر: الهوامش ستنخفض ولكن من مستويات قوية

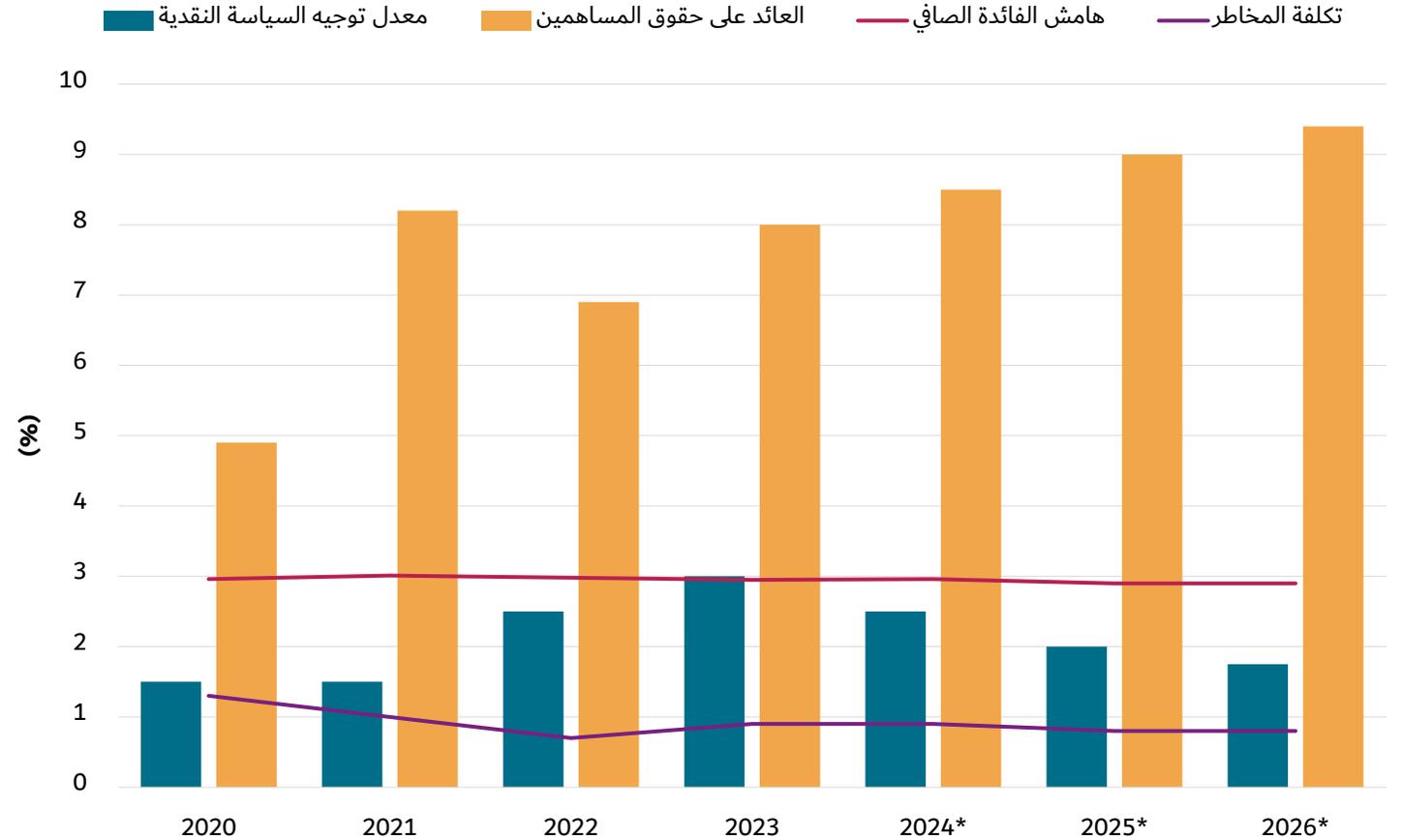
- يعد التضخم وأداء الجنيه المصري المحركان الرئيسيان لأسعار الفائدة في مصر. وقد تؤدي تخفيضات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى تخفيف الضغوط على الجنيه المصري، مما يساعد على خفض التضخم وبالتالي تيسير السياسة النقدية في مصر.
- يشير اعتماد البنوك على ودائع العملاء إلى أنها قادرة على تعديل تكلفة تمويلها بسرعة عندما تبدأ أسعار الفائدة المحلية بالانخفاض.
- مع ذلك، سيكون التأثير الإجمالي على الهوامش سلبياً بسبب إعادة تسعير الانكشافات الحكومية قصيرة الأجل (26% من إجمالي الأصول في 30 يونيو 2024).



*المتوقعة. المصدر: «إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

المغرب: حساسية أسعار الفائدة منخفضة

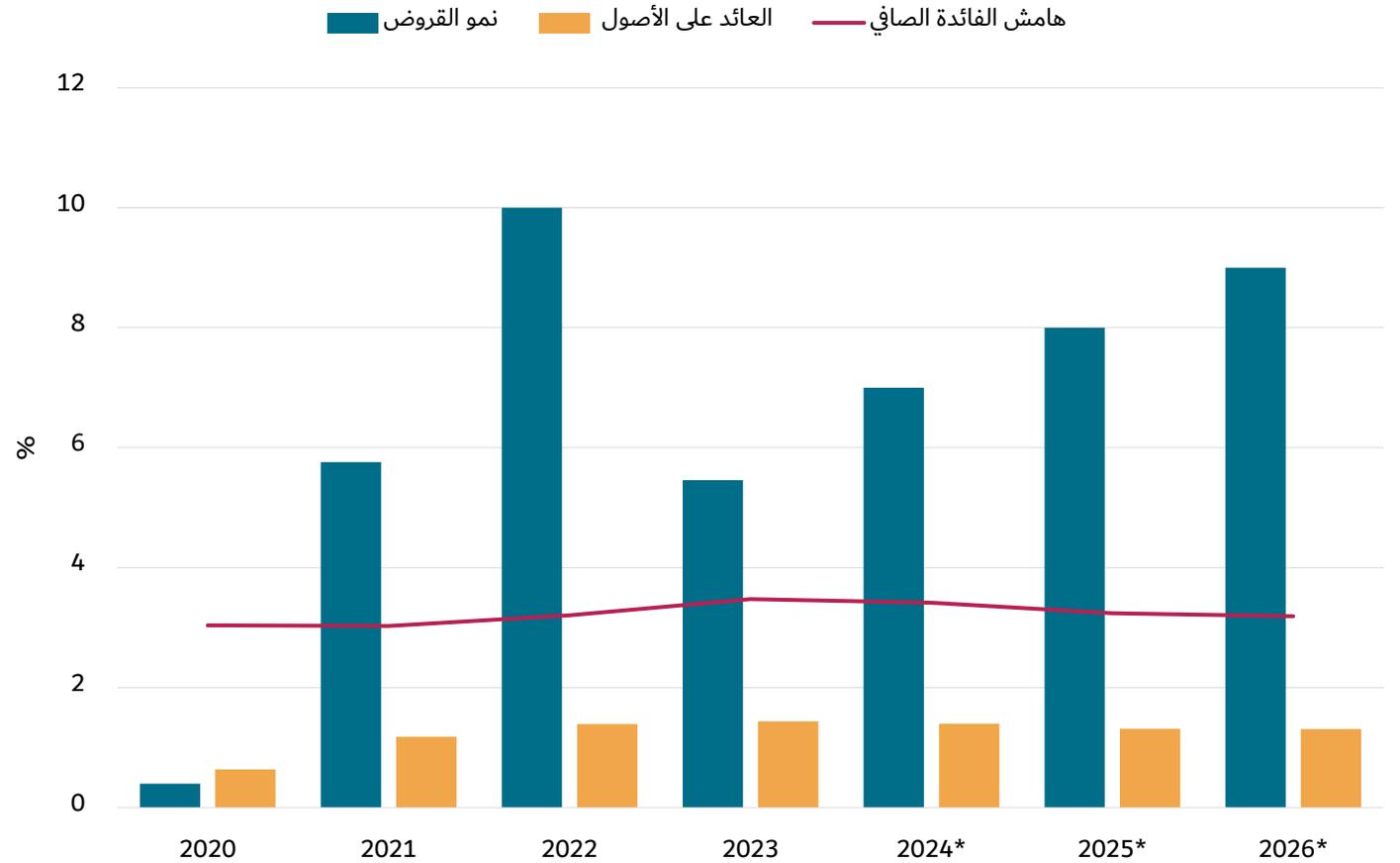
- ستتبع أسعار الفائدة المحلية أسعار الفائدة لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي، ولكن مع تأخر بسبب حالة عدم اليقين بشأن التجارة العالمية والضغط المحتملة على التضخم بسبب التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.
- ستؤدي حقيقة أن جزءًا كبيرًا من قروض الرهن العقاري تقدم بأسعار فائدة ثابتة وأن الطلب على الإقراض من جانب الشركات ضعيف إلى الحد من إعادة تسعير الأصول.
- في 30 يونيو 2024، كان نحو 70% من الودائع المصرفية المغربية بدون فوائد، مما يدعم ربحية البنوك.



*المتوقعة. المصدر: «إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

جنوب أفريقيا: الربحية ستظل قائمة على الرغم من إعادة التسعير الديناميكية للميزانيات العمومية للبنوك

- سيدعم تحسين شروط الائتمان نمو الإقراض. ونتوقع أن يُخفض بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي أسعار الفائدة المرجعية بمقدار 100 نقطة أساس أخرى بحلول نهاية عام 2025، حيث إن التضخم يقع ضمن نطاق الهدف الذي يتراوح بين 3%-6%.
- وسيدعم خفض أسعار الفائدة تكاليف تمويل البنوك، التي ارتفعت خلال الأشهر 12 الماضية. وفي حين نتوقع أن تنمو ودائع العملاء بما يتماشى مع نمو القروض، فإن التنفيذ التدريجي لأدوات الخسارة الأولى بعد رأس المال في وقت ما من عام 2026 سيزيد من تكاليف التمويل.
- نتوقع ضغطًا على هامش الفائدة الصافي بنحو 20 نقطة أساس بحلول نهاية عام 2025 مقارنة بعام 2024. وهذا لن يؤثر كثيرًا على ربحية البنوك، حيث إن حصة كبيرة من الدخل غير المرتبط بالفائدة تدعم إيراداتها التشغيلية.



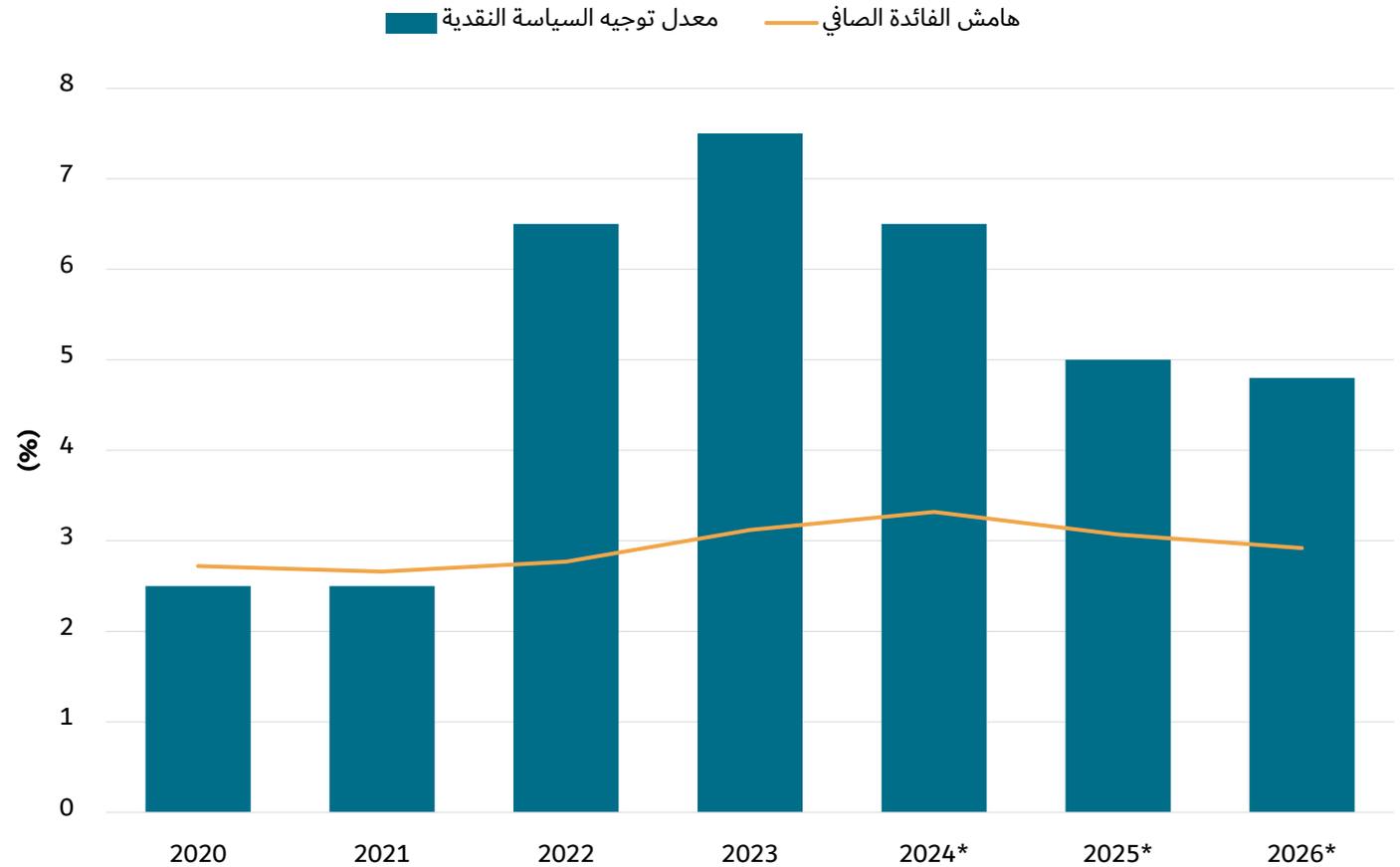
*المتوقعة. المصدر: «إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

دول الشرق الأوسط الأخرى

متفاوتة

الأردن: الاعتماد على الودائع وعلى حصة مرتفعة من القروض ذات أسعار الفائدة الثابتة يدعم الهوامش

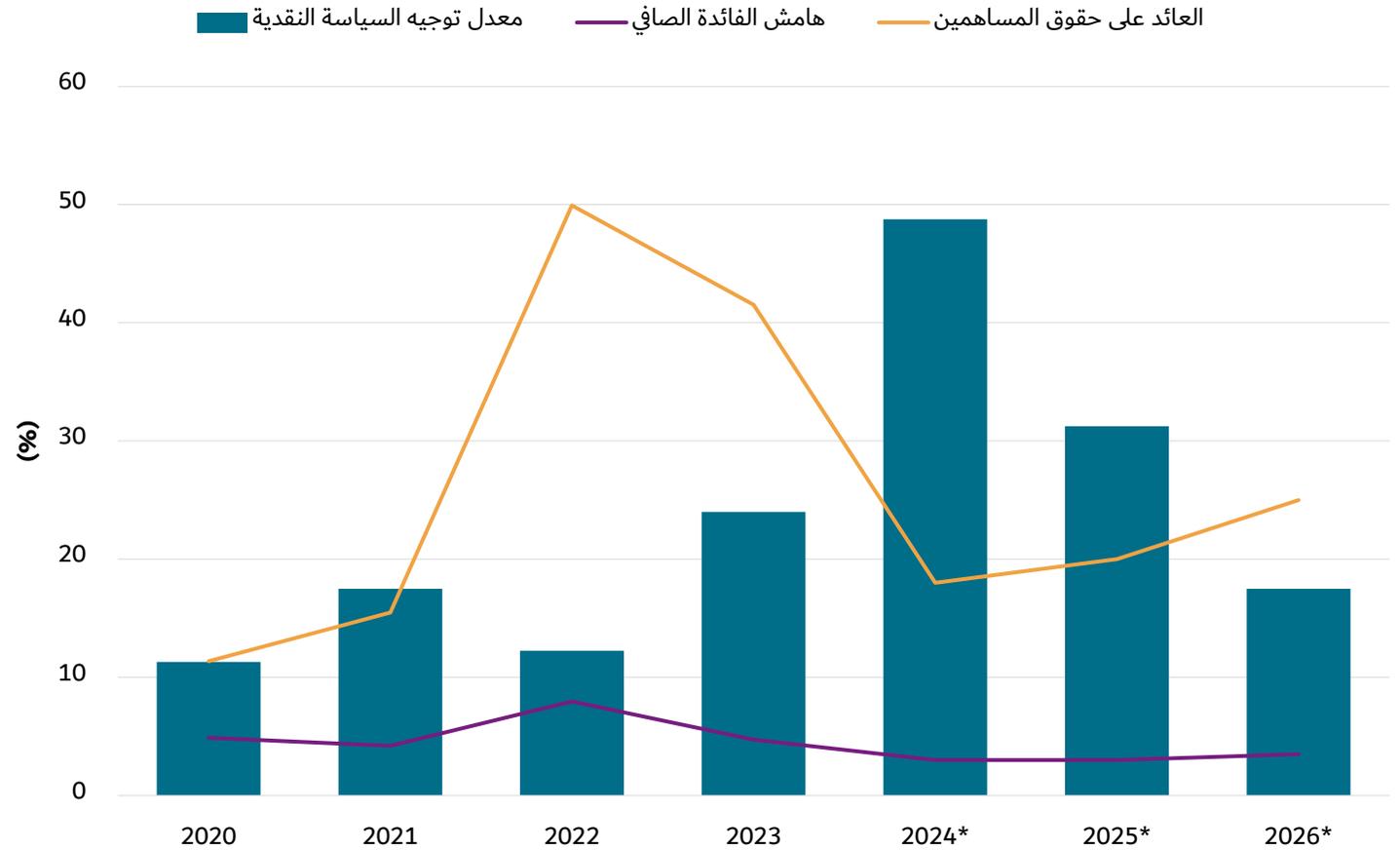
- من المتوقع أن يتعافى النشاط الاقتصادي في الأردن اعتبارًا من عام 2025 - على افتراض عدم حدوث تصعيد كبير في المخاطر الجيوسياسية - وستتبع أسعار الفائدة المحلية تخفيضات أسعار الفائدة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، نظرًا لأن الدينار الأردني مرتبط بالدولار الأمريكي.
- ومن المرجح أن تنخفض هوامش الفائدة الصافية لدى البنوك المحلية بنحو 40-45 نقطة أساس بحلول نهاية عام 2026، وهو معدل تمرير يبلغ نحو 25% من الانخفاض التراكمي الذي تتوقعه في أسعار الفائدة المحلية في الفترة 2025-2026.
- يمثل حماية هامش الفائدة الصافي من التقلبات العالية حصة عالية من القروض ذات الأجل المحدد (أكثر من 60% من محافظ البنوك) وهياكل التمويل المصرفية، التي تتألف في الغالب من ودائع مصرفية للأفراد (55% -60% من هيكل التمويل).



*المتوقعة. المصدر: «إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

تركيا: تطور أسعار الفائدة يعتمد على التضخم

- سيساعد انخفاض أسعار الفائدة العالمية البنوك على تجديد ديونها الخارجية (21% من إجمالي التمويل في منتصف عام 2024)، مع تأثير إيجابي على التسعير والطلب.
- تتوقع انخفاضًا تدريجيًا في أسعار الفائدة المحلية اعتمادًا على نجاح جهود خفض التضخم.
- ستدعم أسعار الفائدة المنخفضة ربحية البنوك لأنه يُعاد تسعير الودائع بوتيرة أسرع من الأصول، كما أن نمو الإقراض سيعوض جزئيًا انخفاض العائدات.



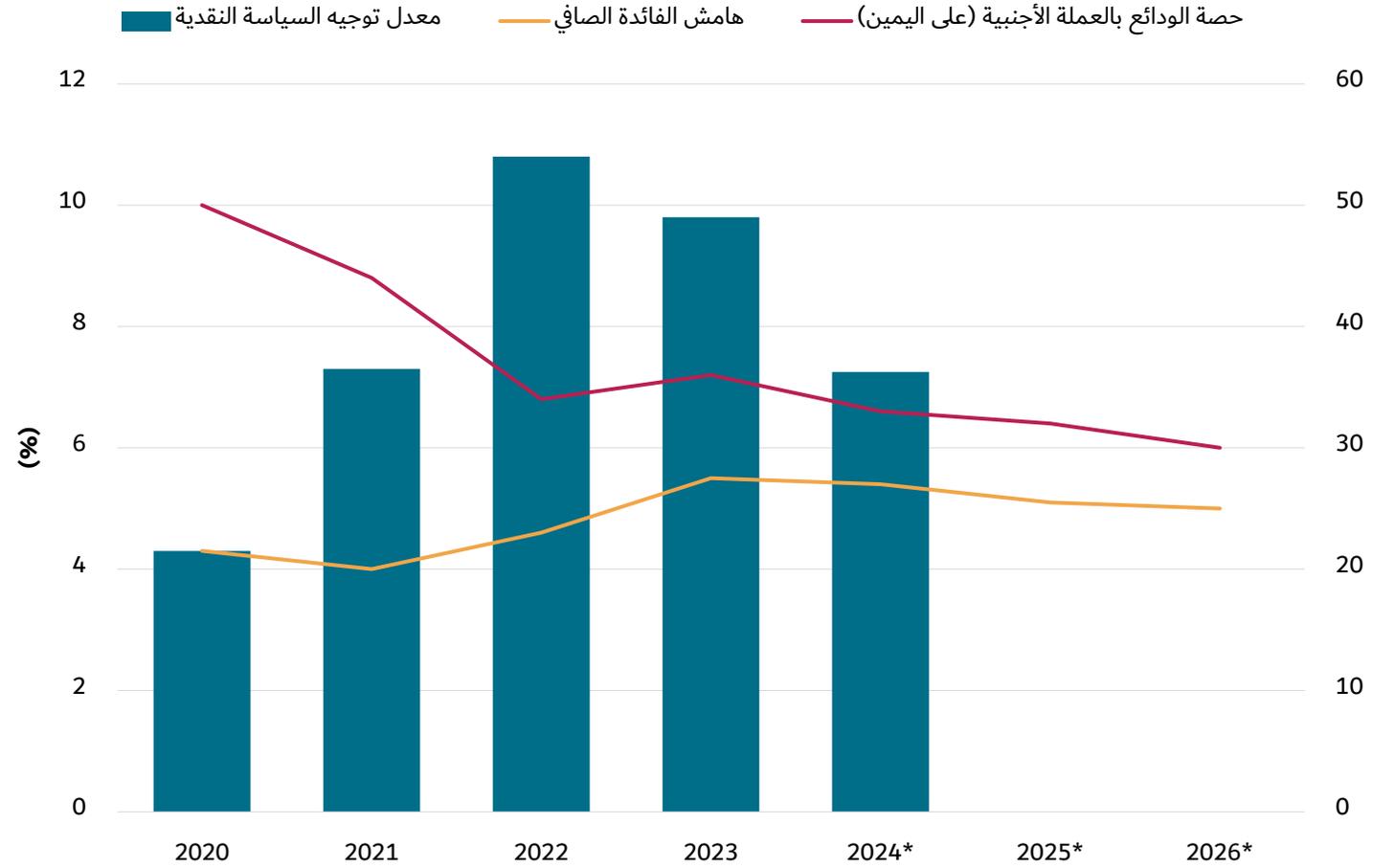
*المتوقعة. المصدر: «إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

آسيا الوسطى والقوقاز

معزولة إلى حد كبير

أرمينيا: زيادة الإقراض الاستهلاكي سيساعد في تخفيف تأثير انخفاض أسعار الفائدة

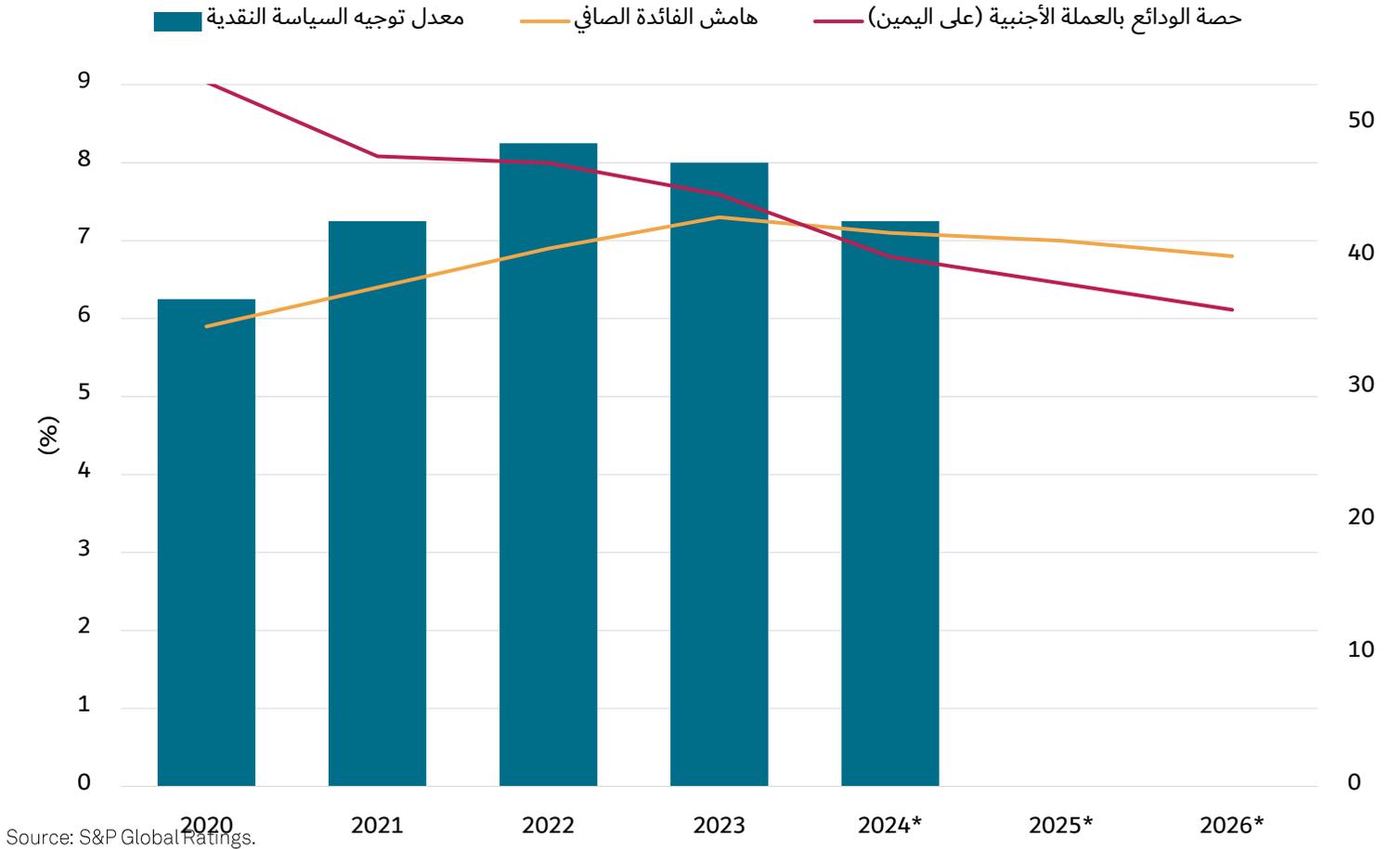
- لم يكن لقرارات السياسة النقدية التي اتخذها البنك المركزي الأرميني سوى تأثير متواضع على معدلات الفائدة على الإقراض والودائع بالعملة المحلية خلال دورة أسعار الفائدة الماضية.
- بالمثل، ظلت معدلات الفائدة على الإقراض المحلي بالعملة الأجنبية مستقرة نسبيًا، كما ظلت المعدلات على الودائع منخفضة للغاية، بدعم من تدفقات الأموال من روسيا خلال 2023-2022.
- تتوقع أن يؤثر خفض أسعار الفائدة من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي على أرباح البنوك من إيداعات السيولة بالدولار الأميركي وتحويل الودائع إلى أوراق مالية.
- من المتوقع أن يؤدي ارتفاع الإقراض الاستهلاكي إلى دعم هوامش الأرباح للإصدارات المقومة بالعملة المحلية.
- تتوقع أن تنخفض هوامش الفائدة الصافية على مستوى النظام المصرفي بنحو 35 نقطة أساس في عام 2025 وبنحو 10-15 نقطة أساس أخرى في عام 2026.



*المتوقعة. المصدر: «إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

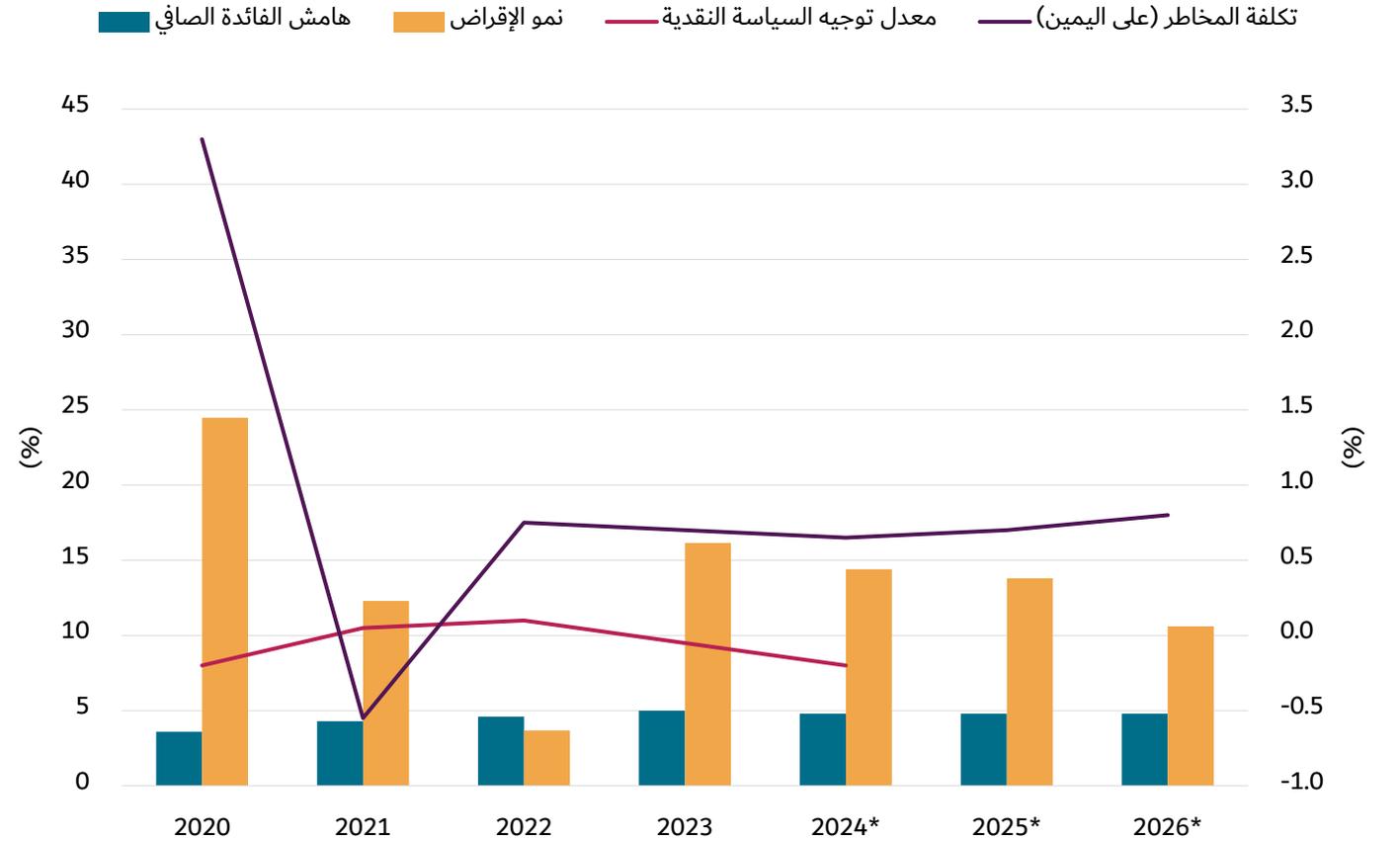
أذربيجان: انخفاض تكلفة التمويل سيساعد في موازنة تأثير المنافسة على الهوامش

- كان لسعر إعادة التمويل الرئيسي تأثير محدود على أسعار الإقراض والودائع لأجل بالعملة المحلية في أذربيجان على مدى السنوات الخمس الماضية.
- ظلت الأسعار مستقرة بالنسبة للقروض الاستهلاكية وقروض الرهن العقاري، وارتفعت قليلاً بالنسبة للعملاء من الشركات، مما يعكس حصة متزايدة من القروض المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تبلغ حصة أذربيجان من القروض بالعملة الأجنبية أقل من البلدان النظيرة - 18% في منتصف عام 2024، ومعظمها للمُصدِّرين. وتظل نسبة دولرة الودائع أعلى، إذ بلغت 40% في منتصف عام 2024. وبالتالي سيكون لأسعار الفائدة التي يحددها مجلس الاحتياطي الفيدرالية الأمريكي تأثيراً أوضح على تكلفة التمويل.
- نتوقع انخفاضاً طفيفاً في هوامش الفائدة الصافية بمقدار يتراوح بين 10-30 نقطة أساس على مدى الأشهر 12-24 المقبلة بسبب المنافسة المتزايدة. ولن توازن الزيادة في حصة القروض ذات هامش الربح الأعلى للمستهلكين وللشركات الصغيرة والمتوسطة هذا إلا قليلاً.



جورجيا: انخفاض تكلفة المخاطرة سيدعم استقرار الربحية

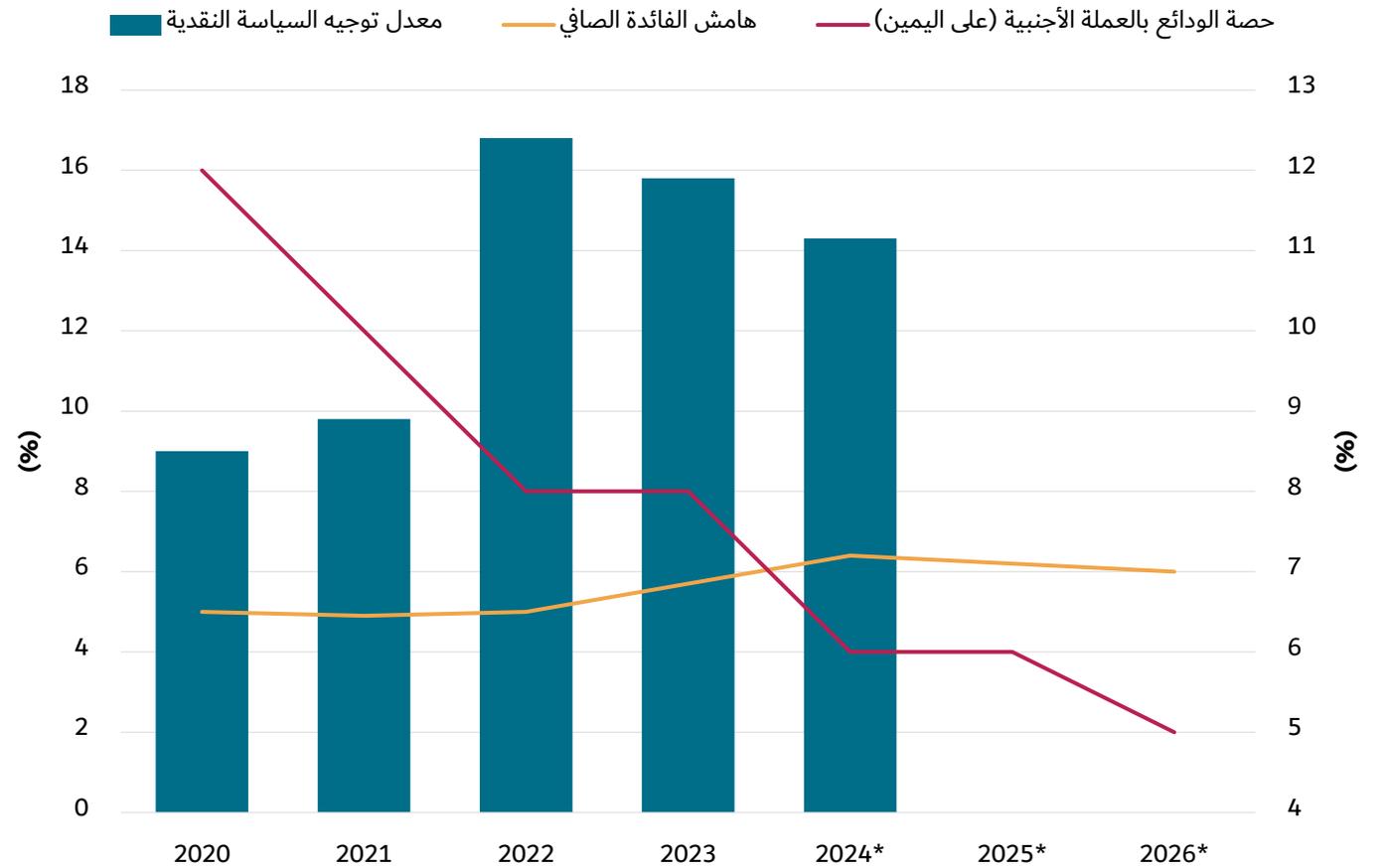
- تتوقع أن تستفيد ربحية البنوك من انخفاض تكاليف المخاطر وتحسن مؤشرات جودة الأصول.
- بما أن ودائع العملاء هي المصدر الرئيسي لتمويل البنوك، فإنها ستكون قادرة على إدارة تكاليف تمويلها على نحو جيد.
- سيدعم انخفاض أسعار الفائدة أيضًا ربحية البنوك من خلال تأثيرها الإيجابي على تكلفة التمويل الخارجي.



*المتوقعة. المصدر: «إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

كازاخستان: زيادة نشاط الخدمات المصرفية للأفراد ستدعم مرونة هامش الربح

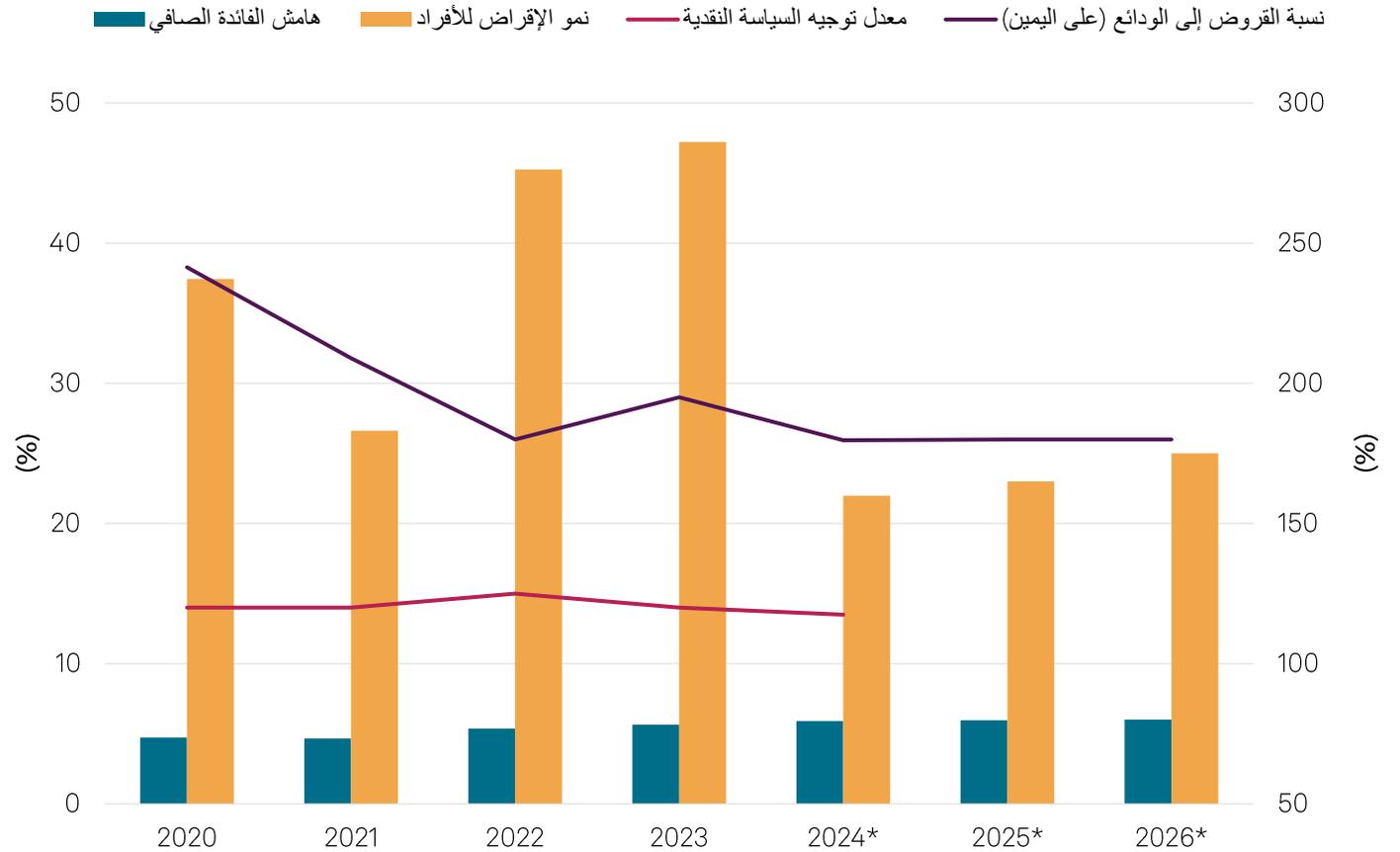
- تعتمد تكلفة التمويل في الغالب على أسعار الفائدة المحلية والديناميكيات الاقتصادية بسبب الاعتماد الكبير على ودائع العملاء الأساسية.
- حولت البنوك نشاطها نحو الخدمات المصرفية للأفراد في السنوات الثلاث الماضية (60% من إجمالي القروض في منتصف عام 2024). ونتيجة لذلك، ارتفع هامش الفائدة الصافي بنحو 150 نقطة أساس خلال هذه الفترة.
- تتوقع أن يواصل الإقراض للأفراد الدفع باتجاه نمو كبير في الإقراض في عام 2025، وبالتالي تتوقع ضغط معتدل فقط على هامش الربح يتراوح بين 15-20 نقطة أساس.



*المتوقعة. المصدر: «إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

أوزبكستان: نمو الإقراض للأفراد وللشركات الصغيرة والمتوسطة سيدعم مرونة هامش الربح

- سيدعم تركيز البنوك على زيادة الإقراض للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة هامش الربح خلال العامين المقبلين. وستواصل آفاق النمو الاقتصادي القوي، وشريحة السكان الشابة والمتنامية، والارتفاع التدريجي في الدخل المتاح، دعم الطلب القوي على الإقراض.
- شهدت نسبة القروض إلى الودائع تحسناً تدريجياً، لكنها تظل الأعلى بين أقرانها. ويعكس هذا نقص التطور في الأسواق المالية المحلية، والشمول المالي المحدود، ومستويات الدخل المنخفضة.
- نتوقع أن تشكل الودائع تحت الطلب نحو ثلث إجمالي الودائع المحلية. وسيؤدي هذا، إلى جانب حصة كبيرة من التمويل من الحكومة والصناديق السيادية والمؤسسات المالية الدولية، إلى الحفاظ على استقرار قاعدة التمويل وتكلفة التمويل.



*المتوقعة. المصدر: «إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية».

البحوث ذات الصلة

- توقعات القطاع المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2025: توازن النمو والمخاطر في ظل التوسع الاقتصادي، 2025/1/8
- توقعات القطاع المصرفي القطري لعام 2025: استمرار الأداء القوي، 2025/1/8
- توقعات القطاع المصرفي الكويتي لعام 2025: التعافي الاقتصادي يعزز الأداء، 2025/1/8
- الخدمات المصرفية في ثلاث دقائق: خفض أسعار الفائدة سيؤدي إلى تراجع ربحية البنوك الخليجية، 2025/5/14
- انحسار الاختلالات الاقتصادية في المغرب سيدعم الأداء المستقبلي للبنوك المغربية، 2024/10/24
- النمو الاقتصادي القوي يدعم أداء البنوك الأرمينية، المخاطر الاقتصادية مستقرة الآن، مجموعة تقييم مخاطر القطاع المصرفي في الدولة تظل عند مستوى "8"، 24/10/2022

فريق المحللين



تاتيانا ليسكوفا

مدير ومحلل رئيسي

+971 4 372 7151

tatjana.lescova@spglobal.com



سيرجي فورونينكو

مدير ومحلل رئيسي

sergey.voronenko@spglobal.com



د. محمد دمق

مدير إداري/رئيس قطاع المؤسسات المالية

+971 4 372 7153

mohamed.damak@spglobal.com



ريجينا أرجينيو

مدير ومحلل رئيسي

+971 4 372 1208

regina.argenio@spglobal.com

فريق المحللين

ناتاليا يالوفسكايا

مدير ومحلل رئيسي

+44 207 176 3407

natalia.yalovskaya@spglobal.com



النسخة الرسمية لهذا التقرير هي باللغة الإنجليزية، وهي تمثل النسخة الوحيدة ذات التأثير القانوني والسائدة دوماً. أما الترجمة فقد قدمت للمساعدة فقط.

The official version of this report is in English, which represents the only version of legal effect and must always prevail. The translation has been produced for convenience only.

حقوق النشر والتأليف محفوظة © 2025 من قبل وكالة "ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة". جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل، أو إجراء هندسة عكسية، أو إعادة إنتاج، أو توزيع أي محتوى (بما في ذلك التصنيفات، والتحليلات ذات الصلة بالائتمان، والبيانات أو التقييمات، أو النماذج، أو البرمجيات، أو التطبيقات الأخرى، أو الناتج عنها) أو أي جزء منه (المحتوى) بأي شكل من الأشكال، أو تخزينه في قاعدة بيانات، أو أنظمة استعادة البيانات دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من قبل وكالة "ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة" أو الشركات التابعة لها (المشار إليها مجتمعة "إس أند بي"). ولا يجوز استخدام المحتوى لأغراض غير قانونية أو غير مصرح بها. ولا تضمن وكالة «إس أند بي» ولا أي مزود طرف ثالث، وكذلك المديرون، أو المعاملون، أو المساهمون، أو الموظفون، أو العملاء (المشار إليهم مجتمعين "أطراف إس أند بي") دقة، أو شمولية، أو حداثة، أو توافر المحتوى. ولا يتحمل "أطراف إس أند بي" أي مسؤولية عن أي خطأ، أو سهو (إهمال أو غيره)، بصرف النظر عن السبب، تجاه النتائج الحاصلة نتيجة لاستخدام المحتوى، أو تجاه أمن وحفظ البيانات المدخلة من قبل المستخدم، ويُقدّم المحتوى على أساس "كما هو". ويخلى "أطراف إس أند بي" مسؤوليتهم عن أي من وجميع الضمانات الصريحة أو الضمنية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي ضمانات لقابلية التسويق، أو الجاهزية لغرض أو استخدام معين، أو الخلو من الفيروسات، أو أخطاء أو خلل في البرمجيات، أو عدم انقطاع المحتوى عن العمل، أو بأن المحتوى سيعمل مع أي تكوين من الأجهزة أو البرمجيات. ولا تتحمل "إس أند بي" بأي شكل من الأشكال المسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار، أو تكاليف، أو نفقات، أو أتعاب قانونية، أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، خسارة الدخل، أو خسارة الأرباح، أو تكاليف الفرص، أو الخسائر الناجمة عن الإهمال) المباشرة، أو غير المباشرة، أو العرضية، أو الرادعة، أو التعويض، أو العقابية، أو الخاصة، أو اللاحقة ذات الصلة بأي استخدام للمحتوى حتى في حال تمت الإشارة إلى إمكانية وقوع مثل هذه الأضرار.

يعتبر ما يتصل بالائتمان والتحليلات الأخرى، بما في ذلك التصنيفات، والبيانات الواردة في المحتوى تصريحات عن الرأي بتاريخ صدور هذه التصريحات وليست بيانات إثبات وقائع. ولا تعتبر آراء وكالة "إس أند بي"، وتحليلاتها، وقرارات إقرار التصنيف (المفصلة أدناه) توصيات لإجراء عمليات شراء، أو الاستحواذ، أو بيع أي سندات، أو لاتخاذ أي قرارات استثمارية، ولا تتناول صلاحية أي ورقة مالية. ولا تلتزم وكالة "إس أند بي" بتحديث محتوى المنشورات بعد النشر بأي شكل أو صيغة كانت. ولا يجوز الاعتماد على المحتوى ولا يعتبر بديلاً عن مهارات، ورأي، وخبرة المستخدم، و/أو إدارته، و/أو الموظفين، و/أو المستشارين، و/أو العملاء عند القيام بالاستثمار أو اتخاذ قرارات أعمال أخرى. لا تعمل "إس أند بي" كشركة وكيلة أو مستشار استثماري باستثناء المناطق المسجلة بها كذلك. وفيما قامت "إس أند بي" بالحصول على المعلومات من مصادر يمكن الاعتماد عليها من وجهة نظرها، إلا أنها لم تجر التدقيق والعناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تلقتهما. قد يتم نشر مواد ذات الصلة بالتصنيف الائتماني للعديد من الأسباب لا تعتمد بالضرورة على إجراء تم اتخاذه من قبل لجنة التصنيف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر نشر التحديث الدوري للتصنيف الائتماني والتحليلات المرتبطة به.

وإلى الحد الذي تسمح به السلطات الرقابية لوكالة التصنيف بإجراء إقرار لتصنيف ائتماني في اختصاص قضائي واحد صادر عن اختصاص قضائي آخر لأغراض تنظيمية محددة، تحتفظ وكالة "إس أند بي" بحق تعيين، أو سحب، أو تعليق هذا الإقرار في أي وقت بقرار مطلق منها. ولا يتحمل "أطراف إس أند بي" أي مسؤولية ناجمة عن التعيين، أو السحب، أو تعليق الإقرار، وكذلك أي مسؤولية عن أي أضرار ناجمة عما تم ذكره آنفاً.

تقوم وكالة "إس أند بي" بالفصل بين بعض أنشطة وحدات أعمالها بهدف الحفاظ على استقلالية وموضوعية نشاطاتها ذات الصلة. وبالتالي، فإن بعض وحدات أعمال "إس أند بي" تتوافر لديها معلومات لا تتوافر لدى وحدات أعمال أخرى. وتتبع وكالة "إس أند بي" سياسات وتتخذ إجراءات للحفاظ على سرية بعض المعلومات غير العامة ذات الصلة بكل عملية تحليلية.

قد تتلقى "إس أند بي" تعويضات عن تصنيفاتها وبعض التحليلات، عادة ما تكون من جهات مُصدرة أو وكلاء تأمين للأوراق المالية أو من المدينين. وتحتفظ "إس أند بي" بحقها في نشر آرائها وتحليلاتها. تقوم وكالة "إس أند بي" جلوبال للتصنيفات الائتمانية" بنشر التصنيفات والتحليلات العلنية على مواقعها الإلكترونية على شبكة الإنترنت: www.spglobal.com/ratings (بدون رسوم) www.spcapitaliq.com (اشتراك)، وقد يتم نشرها بوسائل أخرى، بما في ذلك منشورات "إس أند بي" والموزعين الآخرين. للمزيد من المعلومات حول رسوم التصنيف يمكنكم زيارة الرابط الإلكتروني التالي: www.spglobal.com/ratings/usratingsfees

أستراليا: إس أند بي جلوبال ريتينجز أستراليا تحمل رخصة الخدمات المالية الأسترالية رقم 337565 بموجب قانون الشركات لعام 2001. التصنيفات الائتمانية لوكالة "إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية" والأبحاث ذات الصلة ليست مخصصة ولا يجب توزيعها على أي شخص في أستراليا بخلاف عميل البيع بالجملة (على النحو المحدد في الفصل 7 من قانون الشركات).

ستاندرد آند بورز، وإس أند بي، وريتنجز داريكت جميعها علامات تجارية مسجلة لوكالة "ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة".

spglobal.com/ratings